

تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر

د. صالح زياني
أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية
جامعة باتنة

This article deals with an interesting topic: political development in Algeria. it focuses on certain issues such as: the possibility of introducing participative democracy instead of competitive democracy. This latter, in the case of Algeria, has been a subject of certain obstacles during the two decades. The article emphasizes also on the role of both civil society and the efforts aiming at dismantle corruption so that to fasten transition to participative democracy.

ملخص:
يعالج هذا البحث أحد أهم مشكلات التنمية السياسية في الجزائر وتتمثل في القصور والإخفاق الذي اكتنف عملية التمكين للديمقراطية التنافسية في الجزائر. يحاول نفس البحث التطرق إلى جوانب تعد ضرورية لمعالجة القصور الأنف الذكر وذلك من خلال الانخراط في مسار جديد وهو التمكين للديمقراطية المشاركة كبديل يمكن أن يصحح الخلل. إن التمكين لهذه الديمقراطية المشاركة يمر عبر إصلاحات جوهرية ركزت على اثنين منها وهما: تفعيل العمل الجماعي و مكافحة الفساد.

Abstract:

إن القصور الذي لازم عملية التنمية السياسية في الجزائر خلال العقدين الأخيرين يجد تفسيراً له من خلال طبيعة النموذج الديمقراطي الذي تم الأخذ به. إن نموذج الديمقراطية التمثيلية الذي لازلنا نعتد به في تسيير الشأن العام في الجزائر يتحمل جزءاً مهماً من هذا القصور. فهذا النموذج قد استوفى كل شروط نجاعته القانونية والسياسية ضمن مجتمعات تتميز بقدر كبير من التلاحم والإنصهار الإثني، والاستقرار السياسي، وتحكمها ثقافة سياسية مبنية على أسس التنافس والتداول والتمثيل. في حين وبالرجوع إلى حالة المجتمعات النامية والناشئة التي تتميز بالانقسام المجتمعي، والاختلافات الإثنية والعرقية والسياسية، وصعوبة الاستقرار السياسي المصحوب بحالات العنف والتمرد الاجتماعي فإنه يكون من المنطقي أن يتم التفكير في نموذج بديل يمكن أن نسميه بالديمقراطية المشاركة.

يعتقد الباحثون ضمن هذا السياق أن نموذج الديمقراطية المشاركة لا يستمد مكونات نجاحه من خلال الإرث والخبرات التاريخية المتنوعة والغنية، كما هو عليه الأمر في الديمقراطيات التمثيلية بل ببلوره واقع المجتمعات التي تتميز بالانقسامات الإثنية والجهوية واللغوية والثقافية، والتي تتميز أيضاً بتنظيم للأحزاب ومجموعات المصالح وفق التقسيمات الأنفة الذكر.

تثير هذه المقالة تساؤلاً محورياً مفاده ما هو موقع العمل الجماعي والحركة الجموعية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام في عملية التنمية السياسية في الجزائر؟ وهل يمكن لهذا العمل الجماعي أن يكون رافداً مؤثراً لبناء نموذج الديمقراطية المشاركة لإحلال الديمقراطية المنافسة التي أصابها الكثير من الوهن ضمن الحالة الجزائرية.

سأقوم من خلال هذه الورقة بمعالجة النقاط التالية:

- 1- التعريف بالتنمية السياسية والديمقراطية المشاركة.
- 2- فحص واقع العمل الجماعي والحركة الجموعية في ظل التحولات الراهنة في الجزائر.
- 3- تحديد أهم المجالات التي يمكن للعمل الجماعي أن يخرط فيها لتجسيد مبدأ الديمقراطية المشاركة.

يمكن القول أن التنمية السياسية تعني ضمن نطاق واسع تنمية المؤسسات والمواقف والقيم التي تشكل منظومة السلطة السياسية للمجتمع. من أهم الصياغات الأكاديمية لموضوع التنمية السياسية، الصياغة التقليدية التي تربطها سواء بالحصول على السيادة الوطنية ووحدة الدولة مع التقيد بالالتزامات والتعهدات الدولية. كما تربطها نفس الصياغة بمجموعة من الخصائص المحلية تتعلق ببناء منظومة دستورية متكاملة وتحقيق الاستقرار السياسي، يكون بلوغها من خلال آلية مستقرة للحكم وإجراءات موثوق بها للتداول على القيادة. لقد ألهمت هذه الصياغة العديد من الزعامات السياسية في مجتمعات ما بعد الاستعمار بآسيا وإفريقيا ضمن مجهوداتها لبناء دولها وأممها. كما تم اعتماد هذه الصياغة من قبل العديد من الأبحاث الدراسية التقليدية حول السلطة القانونية الرشيدة من خلال تركيزها على مواضيع السلطة القسرية وطرق الإخضاع وتكوين البيروقراطيات وتقسيم العمل والتخصص الوظيفي والتسلسل الهرمي والقيادي والتعيين على أساس الجدارة.

بحسب الصياغة التقليدية فان التنمية السياسية تساهم في تعزيز قدرة الدولة على تهيئة وتخصيص الموارد والى تحويل مدخلات السياسة العامة إلى مخرجات من خلال القرارات المختلفة وهو ما يساهم في حل المشكلات وتفاذي الأزمات والتكيف مع المتغيرات البيئية وتحقيق الأهداف المرجوة

فيما يتعلق بالصياغات الجديدة للتنمية السياسية فهي عديدة ومتنوعة . فقد عرفت الدراسات السياسية العديد من المقاربات ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين . يمكن تصنيف هذه المقاربات من حيث منطلقاتها إلى ثلاث مقاربات أساسية . أولها، المقاربة التي تنظر إلى موضوع التنمية السياسية من خلال إحداث تغيرات معينة في المنظومة المؤسساتية للدولة . أما المقاربة الثانية فتركز على ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية، أما المقاربة الثالثة فتربطها ضرورة إحداث تغييرات على مستوى النمط القيمي السائد في المجتمع⁽¹⁾ .

تستمد المقاربة الأولى مفاهيمها ومنطقها الداخلي من المقاربة التقليدية للتنمية السياسية وتربطها من خلال مؤشرات معينة وعلى رأسها القدرة على بناء الأمة، وتطوير الهيكل الإداري للدولة والمطوابعية نحو التغيير وتحقيق قدرا من الاستقلال لأجزائه المختلفة . ويمكن القول بان بؤرة تركيز هذه المقاربة هو تأكيدها على مشاركة المواطنين في صنع القرار، وتحويل الأنظمة السياسية من أنظمة تقليدية إلى أنظمة حديثة قوامها الشرعية، بحيث تحظى، ومن خلال الاختيار الشعبي، بدعم جمهورها الذي يتم إشراكه فعليا في العملية السياسية.

أما المقاربة الثانية للتنمية السياسية فهي تلك التي تربطها بمقدار ما يتحقق من انجاز في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد أشار عالم السياسة الأمريكي مارتن ليبست Martin lipset في مطلع الستينات من القرن الماضي انه كلما كان حال الأمة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم . لقد برهن ليبست على أن الديمقراطيات عموما تكون اقرب لان يكون مستوى تطورها الاقتصادي أعلى من اللاديمقراطيات⁽²⁾ .

ضمن مجال ربط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية، حاول بعض الباحثين على رأسهم Joseph Siegel قلب طرح مارتن ليبست رأسا على عقب . فقد أكد سيجل أنه لتتطور الدول الفقيرة إقتصاديا ينبغي عليها أن تكون ديمقراطية . فباستخدام مؤشرات الرفاهية الاجتماعية توصل سيجل إلى أن الديمقراطيات الفقيرة برهنت أنها تنمو بشكل أفضل من الاتوقراطيات الفقيرة، كما أن رفع شعار "التنمية أولا" أعطى مبررات لبقاء وتخليد الأنظمة المستبدة، وحصول هذه الاتوقراطيات المستبدة على دعم واضح من الغرب خشية سقوطها في فخ القوى الخارجية أو الداخلية المناهضة والمهددة للمصالح الغربية فيها⁽³⁾ .

أما المقارنة الثالثة ضمن الصياغات الجديدة للتنمية السياسية فهي تلك التي تربطها بالقيم السياسية السائدة في المجتمع، بحيث يتم طرح موضوع القيم من خلال وصفات الشعوب . فالقيم التي تتميز بالنفاق واللاعقلانية هي قيم غير محفزة للتنمية السياسية . وعليه فان القيم تعد سيفا ذو حدين، إما أن تكون حاملة لأفكار الفساد والمحسوبية والتحلل والهدر وانعدام المسؤولية وعدم حرمة المال العام . وإما أن تكون حاملة ومحفزة لاحترام القانون والنظام وتعزيز المساءلة والمحاسبة وما يرتبط بها من قيم إضافية كالنزاهة والمسؤولية⁽⁴⁾ .

تعد المقاربة الأخيرة أكثر المقاربات رصانة وعمقا وفهما وقوة للطرح لموضوع التنمية السياسية لاسيما بالنسبة للمجتمعات الناشئة. فالافتراض الأساسي لهذه المقاربة يتضمن طرحا مميزا للغاية مفاده أن الأنظمة التسلطية تكون حاملة لقيم متخلفة لا تخدم التنمية السياسية بروافدها المختلفة وعلى رأسها التحول الديمقراطي. ومن هنا يتم طرح بديل بإمكانه أن يحمل قيما مختلفة عن تلك التي أشاعها النظام التسلطي، وهذا البديل يكمن في مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجماعي بقيمه الجديدة القائمة على المواطنة والحرية والمساواة والمسؤولية والتعددية. فالمجتمع المدني المدعوم بشبكة واسعة من المنظمات العامة والخاصة يمكنه أن يؤثر بشكل فعال في المسارات المختلفة للأنظمة ذات الصبغة التسلطية. في واقع الأمر، يمكن لمؤسسات المجتمع المدني وللعمل الجماعي أن يدفع ليس فقط نحو انفتاح الأنظمة التسلطية، بل والارتقاء بهذا الانفتاح ليتجاوز مرحلة المنافسة ليؤسس لمرحلة المشاركة.

إن تفعيل العمل الجماعي كمحفز ورافد مهم من روافد تأسيس الديمقراطية المشاركة يستدعي أن تضطلع الحركة الجموعية بمهمة المشاركة في صياغة وبلورة إستراتيجيات بإمكانها أن تساهم في التخفيف من وطأة العديد من التحديات التي يواجهها المجمع الجزائري حاليا. سأقتصر في هذه الورقة على معالجة تحديين، أو مستويين هاميين وهما انخراط المجتمع المدني والحركة الجموعية في مجالي التنمية المحلية، ومكافحة ظاهرة الفساد. إن التركيز على هذين المستويين له ما يبرره. فتحقيق التنمية السياسية وتجسيد الديمقراطية المشاركة يمر حتما عبر الاهتمام بالشأن المحلي بإشراك المواطن بشكل فعلي في إدارة هذا الشأن. كما أن تجسيد تلك الديمقراطية يستدعي أيضا توفير المناخ المناسب لها، وهو مناخ الشفافية والمساءلة والمحاسبة كضمانات ضرورية تحمي هذه الديمقراطية من الفساد الذي أخذ أبعادا خطيرة خلال السنوات الأخيرة.

العمل الجماعي وتفعيل التنمية المحلية لإحلال الديمقراطية المشاركة:

يعد مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوما مرتبطا بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية كما يفهمها ويسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إنها تعنى بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة. ويعد مبدأ المشاركة حاليا من الهواجس التي تؤرق بال مختلف المجتمعات والدول وكذا المنظمات الدولية، لاسيما وأن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة تشير إلى أرقام جد مرتفعة فيما يتعلق بسكان العالم الذين يعجزون في فرض أي تأثير حقيقي على الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات التي يعيشون فيها.

تؤكد معظم الأدبيات السياسية والاجتماعية بدورها في الوقت الحاضر على محورية مفهوم المقاربة التشاركية كطريق لإشراك الحركة الجموعية في تدبير الشأن المحلي. ويتم تعريفها على أنها إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن مسلسل تواصل يمكن الأفراد والأطراف المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في الاعتبار حسب الإمكان آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية⁽⁵⁾.

تتميز المقاربة التشاركية بعدة مزايا تساهم في ترقية وتنشيط العمل الجماعي في ميدان التنمية المحلية وذلك بحكم أنها تساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها وتساعد في تقادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي. إضافة على أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع المقترحة وكذا فعاليتها.

يمكن للعمل الجماعي وفي ظل فشل العمل الحزبي الحالي في الجزائر أن يحقق العديد من الطموحات التنموية ولى رأسها التنمية السياسية، وأن يكون قاطرة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي بحكم احتلاله لمكانة مهمة في تأطير وتعبئة العديد من الفئات الاجتماعية لاسيما الشبانية منها. فعن طريق العمل الجماعي، يمكن المساهمة في تأطير ركن أساسي من أركان التنمية ألا وهو العنصر البشري. فالعمل الجماعي بما يحمله من قيم يعد حقلًا خصبا يساهم في ترسيخ الكثير من القيم الاجتماعية الهادفة والجادة وعلى رأسها زرع روح تحمل المسؤولية بشكل جماعي والدفع بالعديد من الفئات الاجتماعية لاسيما الشبانية منها بتحرير إبداعاتها وتحقيق ذواتها، وبالتالي التمهيد لإحلال الديمقراطية المشاركة.

رغم مركزية العمل الجماعي في عملية التنمية المحلية إلا أن الدارس والمهتم بعمل الكثير من الجمعيات يلاحظ أن النشاط الجماعي في الجزائر يعاني من عوائق عديدة، ابتداء من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجماعي وأهدافها، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا العديد من الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون في بعض الأحيان زائلة بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية. وكذلك وجود الكثير من الاكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، ونقص احترافية العاملين في العمل الجماعي وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر، وانحصاره في فئات اجتماعية معينة، وقلة انتشاره في المناطق الريفية وغيرها.⁽⁶⁾ تعد المشكلات الأنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وذاتية وعلى رأسها المنهجية والسياسة التي انتهجتها الدولة في التعااطي مع الجمعيات والعمل الجماعي بشكل عام. إذ يلاحظ أن تعااطي السلطة مع الحركة الجماعية والمجتمع المدني ككل يتسم بالارتجالية والمناسباتية. فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، بما في ذلك الجمعيات في تدبير الشؤون المحلية. وبطريقة منهجية يمكن القول أن هذه السياسة تعاني من قصور واضح ضمن مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

1/ تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع. فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجماعي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات. فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاله في التعااطي معها. فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها. ونشير هنا إلى ان العديد من الدراسات السوسولوجية والسياسية

الحالية تربط قوة تشكيلات المجتمع المدني بمدى وجود قاعدة مادية أو سند مادي لها.⁽⁷⁾

يعد شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه العمل الجماعي على المستوى المحلي في الجزائر. إن الاختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والذي يتزامن مع بروز ما يمكن أن نطلق عليه باصطلاح البورجوازية الكسولة، يعدان عاملان من جملة عوامل أخرى عطلت بناء مؤسسات جموعية نشيطة وحررة بحكم اعتماد العديد من هذه المؤسسات على إعانات الدولة المالية والمادية، لاسيما في ظل عدم مجازفة الرأسمال الخاص في دعم الحركة الجموعية. وعليه يمكن القول أنه في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري والمنهجية التي يتم بمقتضاها التعاطي مع مؤسسات المجتمع المدني، يكون من الصعب فعلا على الحركة الجموعية أن تضطلع بمهامها على أكمل وجه.

ينبثق عن التحدي السابق مشكلة إضافية وهي ازدواجية التعاطي الرسمي مع العمل الجماعي، إذ يلاحظ إغداق بعض الجمعيات بالمنح وحجبها عن جمعيات أخرى، بل ويتم التضيق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة في مقابل دعم نشاط جمعيات ذات أهداف أنيية. ويمكن التأكد من هذه الملاحظة لاسيما من خلال تتبع الدعم الذي تحصل عليه بعض الجمعيات خلال الفترات الانتخابية بحكم توليها مهمة الدعاية الانتخابية والسياسية لأحزاب وشخصيات سياسية معينة.

ب/ من أبرز التحديات الأخرى التي تواجه العمل الجماعي في الجزائر تحديا يمكن اعتباره مفصلي وهو المتعلق بسعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة احتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافستها أدوارها وهو الأمر الذي ينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ الجمعية بشخصيتها والقيام بمهامها. يلاحظ وفي سياق التجربة الجزائرية هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل الجماعي وسجنه في سياق إستراتيجيات كثيرا ما تكون محدودة لاسيما عندما لا يتم احترام ضوابط العمل الجماعي وخطه مع العمل السياسي. فقد لاحظنا مثلا وخلال مواعيد انتخابية سابقة ظهور مبادرات لا يمكن تصنيفها البتة على أنها مبادرات بريئة، حاولت تعبئة وتوجيه العمل الجماعي لتحقيق أهداف انتخابية زائلة. إذ بمجرد انتهاء المواعيد الانتخابية تنتهي معها الدعاية التي رافقت تلك المبادرات.

في واقع الأمر يعد هذا التوجه سلوكا نمطيا يعكس طبيعة السلطة السياسية أينما كانت، والتي غالبا ما تخضع لمنطق عقل الدولة. فالدولة المعاصرة تسعى لامتناسص بريق المجتمع المدني من خلال تبديد طاقاته وتشتيته لتجعل منه ظاهرة مائعة. فإمكانياتها الهائلة أكسبتها خبرة في ترويض الكيانات التي تنافسها. وعليه فهذه الدولة لا تبيد المجتمع المدني، بل تقوم فقط بإفراغه من أهدافه عبر إستراتيجيات متنوعة.⁽⁸⁾

إن التشوش والتشوش في الثقافة السياسية لدى دوائر عديدة في السلطة الحاكمة يجعلها ترى في وجود مجتمع مدني قوي تهديدا لكيانها، وذلك على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تصارع الدولة كما هو متداول بل تصارع الاستبداد أينما وجد. فالبحوث السياسية المعاصرة تؤكد إن الدولة في الوقت الحاضر، إن لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجده بوسائلها وطرقها المباشرة وغير المباشرة، لأنها تعي حيويته لديومتها. وعلى هذا الأساس فالدولة تحتاج للمجتمع المدني، ليس كمجال لممارسة سلطتها فحسب، ولكن كآلية ضرورية لبسط هذه السلطة.⁽⁹⁾

إن مراجعة النصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعي في الجزائر تقضي إلى تثبيت ملاحظة هامة وهي أننا مازلنا أمام ظاهرة تحدث عنها آدم فرغسون خلال القرن التاسع عشر ألا وهي عسكرة الدولة للمجتمع. فالنصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعي في الجزائر تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبطا معتبرا على الأفراد والمجموعات سواء من الناحية القانونية أو الأمنية، وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرير الأفراد واستقلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة. ونكون هنا بصدد حالة تصفها الباحثة ثناء فؤاد عبد الله عند تقييمها لعلاقة الهيمنة التي تكبل عمل جمعيات المجتمع المدني في سياق الأنظمة التسلطية في العالم العربي والإسلامي، إذ ترى أن موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم إما بالتردد أو عدم الثقة، فالدولة تسن قانونا بالجمعيات والتنظيمات المدنية ربما اعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود القانونية والإدارية، ما يجعل لها اليد الطولي في مراقبة هذه الجمعيات أو المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها. وعليه تبقى في حالة وجودها مجرد منحة من المؤسسة العليا، أي الدولة، وهو الأمر الذي يعني أنه من حق المانح منح وسحب عطايها وقتما شاء. (10)

يضع الإطار القانوني الذي يحكم النشاط الجمعي في الجزائر العديد من القيود التي تؤثر على فعالية هذا النشاط، وعلى رأسها التصريح المسبق بتشكيل الجمعيات وإثقال كاهلها بالمصاريف عند تكوينها لملفها الإداري إضافة لتعدد الجهات الوصية على العمل الجمعي. تعد القيود السابقة حجر عثرة أمام بروز العديد من الجمعيات التي كثير ما تفشل وتموت قبل أن يتم اعتمادها. فتجربتنا داخل الجامعة أكبر دليل على المعاناة التي يواجهها الطلبة لتأسيس الجمعيات حتى وإن كان طابعها علمي وثقافي بحت.

تقدم لنا نماذج بعض الدول المتقدمة صورة مشرقة على الدور والفعالية التي يكتسبها العمل الجمعي كآلية محفزة لبلوغ فضاء الديمقراطية المشاركة عن طريق إدماج هذا الصنف من العمل في مبادرات مختلفة، لاسيما على المستوى المحلي. فإذا أخذنا مثلا جانب الجدوى الاقتصادية للعمل الجمعي نلاحظ أنه في الوقت الذي لا يمكن فيه تحويل جمعية إلى شركة من الناحية القانونية في الجزائر إلا أنه في فرنسا مثلا يتجه العمل الجمعي لهذه الغاية. فالجمعيات في هذا البلد تدفع ضرائب عن مداخلها لاسيما بعد أن أصبحت فكرة الجمعية المقابلة فكرة سائدة ومنتشرة بشكل جدي في الوقت الحاضر .

يسمح القانون الفرنسي للجمعية المرخص لها من مزاوله أنشطة اقتصادية حتى ولو كانت تلك الأنشطة أساسية بالنسبة للجمعية، وما يتم إشتراطه فقط على هذا النشاط الاقتصادي للجمعيات هو أن يكون فقط غير متعارض مع أهداف الجمعية. فعلى مستوى دفع الضرائب مثلا فإن القانون الذي تخضع له الجمعيات يرتبط بالقانون العام . فالجمعية مكلفة ومسؤولة قانونا أما الجهات المعنية بالضرائب والرسوم المرتبطة بأنشطتها. (11)

على الرغم من أن التشريع الجزائري لا يمنع مزاوله الجمعيات للأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، إذ أن المادة 26 الفصل الرابع من القانون رقم 31/90 الموافق لـ 4 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات تقرر في إحدى فقراتها بأن موارد الجمعيات يمكن أن تتحصل عليها من العائدات المرتبطة بأنشطتها. لكن وعلى الرغم من وجود التشريع

الذي لا يحضر مزاولة الجمعيات للأنشطة الاقتصادية التي تحقق مداخيل مالية إلا أنه، من جهة أخرى، يمنع توزيع الأرباح التي تحققها الجمعية على أعضائها. فالمادة الثانية (02) من القانون المذكور أعلاه تنص على أن الجمعية تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية و لغرض غير مربح. كما أن المادة 27 من نفس القانون 31/90 تنص على أنه يمكن أن يكون للجمعية عائدات ترتبط بأنشطتها شريطة أن تستخدم تلك العائدات لتحقيق الأهداف المحددة في القانون الأساسي والتشريع المعمول به.⁽¹²⁾

من جانب آخر، وضمن سياق تنمية الجمعية لرصيداها المالي، فإن التشريع الجزائري يعطي الحرية للجمعيات لتكوين رصيد مالي، إلا أن هذا الرصيد يجب أن يراقب رقابة صارمة من قبل الجهات المختصة. فمقاسمة هذا الرصيد بين أعضاء الجمعية ممنوع بموجب القانون. فالمادة 46 من قانون (31/90) تنص على أن استعمال أملاك الجمعية في أغراض شخصية أو في أغراض أخرى غير واردة في قانونها الأساسي يعد خيانة للأمانة ويعاقب عليه وفقا لأحكام قانون العقوبات.

مما سبق، يبدو أن العمل الجماعي، وضمن شقه الإقتصادي في الجزائر يحتاج إلى قوانين تفعل أدائه ليكون مجديا. لكن يلاحظ قصورا واضحا ضمن الحالة الجزائرية. فالاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري تدفعنا للتفكير جديا في حلول للتخفيف من وطأتها. فالجزائر التي تعرف حاليا انطلاقا متواضعة للنمو خارج قطاع المحروقات تواجهها تحديات مفصلية وعلى رأسها مشكلة امتصاص البطالة. وعليه يمكن للاستثمار المحلي عبر العمل الجماعي أن يكون وسيلة ناجعة في ذلك، لا سيما انه بالإمكان الاستفادة من بعض البرامج الحكومية الحالية لتحقيق هذا الهدف.

في كيفية تحفيز المسار التشاركي للعمل الجماعي:

إن مواجهة التحديات والمشكلات التي سبق التطرق إليها، والتي تواجه النشاط الجماعي كقاطرة لتفعيل التنمية السياسية وإحلال الديمقراطية المشاركة، يقودنا للتفكير بشكل جدي في أنجع السبل التي تمكن المجتمع المدني من المساهمة بشكل فعال في هذه العملية.

في واقع الأمر تعود إثارة موضوع المقاربة التشاركية إلى الأهمية والمزايا التي يكتسبها ويوفرها العمل الجماعي، لاسيما المحلي منه في خدمة أهداف التنمية السياسية. ويمكن حصر هذه الأهمية والمزايا فيما يلي:

أ- تعد مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجماعي تعبيراً حقيقياً عن الإرادة الشعبية بحكم التصاقها بهموم وتطلعات المواطنين. وتبدو هذه الأهمية محورية في المناطق النائية على وجه الخصوص أين تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين سواء كان تأطيرا من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية، وعليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المواطنين من طرح قضاياهم وانشغالاتهم.

ب- من خلال تعقب وتفحص تجارب العديد من الدول التي يتميز فيها النشاط الجماعي بالحيوية والفعالية، لاسيما في البلدان المتقدمة يلاحظ مدى تعاظم دور جمعيات المجتمع المدني في تنمية الخبرات المحلية وخدمة المواطن من خلال إنجاز مشاريع مختلفة تكون مصدرا لتوفير فرص لإندماج السياسي عبر الإنخراط في مبادرات متنوعة. فعلى مستوى إنخراط العمل الجماعي في مبادرات اقتصادية كإيجاد فرص الشغل، وتعزيز

البنى التحتية فإن ذلك ينعكس إيجاباً على الإدماج الحقيقي للعديد من الفئات الاجتماعية المقصية من عملية التنمية السياسية. ويمكن لنا أن نتصور ليس فقط حجم العائد المادي، بل وحتى السياسي والمعنوي من خلال عملية الإدماج هذه. إن دمج المواطنين محلياً من خلال تفعيل العمل الجماعي يعد وسيلة هامة لإرساء قواعد الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.⁽¹³⁾

د- يساهم تفعيل المجتمع المدني محلياً في تحقيق فوائد إضافية ومنها الاستعانة بالمواطنين لتحقيق هدف تنمية الموارد البشرية. ويكفي لنا أن نستشهد هنا بتجربة جمعية إقرأ التي تعد أداة فعالة لمحاربة الأمية في الجزائر. من ضمن هذه الفوائد كذلك مساهمتها في ترقية مشاركة المواطنين في الحياة المحلية وبالتالي تمكينها للمواطنين من تقييم وإعادة النظر في الاحتكار الذي يمارسه منتخبيهم في طرح همومهم وقضاياهم. بل وتؤدي إعادة النظر هذه في صياغة علاقة جديدة بين هؤلاء المواطنين وممثلهم، صياغة تأخذ في الاعتبار الحق في إبداء الرأي ومراقبة ممثلهم. وأخيراً تضطلع هذه الجمعيات بوظيفة هامة وتتعلق بتشخيص وتحديد الحاجات وتهئية المشاريع.

مكافحة الفساد كمدخل لإحلال الديمقراطية المشاركة:

رغم أهمية ومركزية العمل الجماعي حالياً في مكافحة الفساد إلا أن الوضع يبدو بطيء للغاية في الجزائر. فعلى المستوى الدولي ولاسيما في الأنظمة الديمقراطية التقليدية والتي تسعى لتكريس مبادئ الديمقراطية المشاركة، تساهم مؤسسات المجتمع المدني في محاربة هذه الظاهرة من خلال رفعها لشعار "عدم الرأفة"، إذ تقوم العديد من هذه المؤسسات بتنظيم وهيكلتها نفسها بطريقة فعالة لخوض حملة متواصلة، من أجل جعل النخب السياسية والاقتصادية تعمل وفق مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة، وتجنب مجتمعاتها السقوط في فخ ما هو متعارف عليه حالياً في الأدبيات التي تهتم بتحليل ظاهرة الفساد بالمصيدة الاجتماعية.

في التعريف بالمصيدة الاجتماعية:

يتم التعبير عنها أيضاً بـ "معضلة الفعل الجماعي"، إذ من بين أعراض هذه المعضلة أن يقوم الأفراد باختيار استراتيجية تكفل لهم تعظيم مكاسبهم دون الاكتران بما سيقدم عليه الفاعلين الآخرين، ويحدث ذلك عندما تتراجع ثقتهم بمدى التزام الآخرين بقواعد السلوك المتفق عليها. وتعتبر الرشوة والاختلاس والابتزاز إحدى مظاهر الفساد التي تنشأ بسبب "معضلة الفعل الجماعي"، ولكن لدى استشرائها فإن الأمر ينقلب إلى مصيدة اجتماعية يصعب الإفلات منها، ويعبر ذلك عن وضع يكون فيه الفساد أمراً مستساغاً وطبيعياً بل ويعجز الأفراد عن تصور أنه بإمكانهم تسيير شؤونهم الحياتية دون تعاطي بعض مظاهر الفساد.⁽¹⁴⁾

ومن هنا فإنه من الطبيعي أن يكون العلاج الذي يجب أن تحظى به البلدان التي وقعت في "مصيدة الفساد الاجتماعية" مختلفاً، وذلك بتمكينها أولاً من الإفلات من المصيدة، ويقترح الباحث جواكيم أنقر اتخاذ التدابير التالية لتحقيق هذا الهدف:⁽¹⁵⁾

* **تعزيز وظائف الرقابة:** عبر تفعيل هيئات مراجعة الحسابات المستقلة، ضمان حرية وسائل الإعلام، تمكين تنظيمات المجتمع المدني. إضافة إلى عدد من الآليات المؤسساتية مثل: استقلالية القضاء وفعاليته، دورية الانتخابات ونزاهتها، وحكم القانون.

* **تغيير منظومة الحوافز:** من خلال القيام بتعيينات تستند إلى الجدارة والاستحقاق لا إلى الزبونية والمحاباة، ضمان حرية الوصول إلى المعلومة، تحصين الموظفين والمسؤولين من خلال نظام مناسب للرواتب والتعويضات والتأمين الاجتماعي.

* **تعزيز المنظومة القيمية:** عبر مدونات السلوك وتحفيز القيمين على تسيير الشؤون العامة للتقيد بمنظومة أخلاقية تضمن التساند للتنمية.

ويبدو واضحا أن النقطتين الأولى والثالثة -وإذا استثنينا التدابير ذات الطابع المؤسسي- فإن تفعيلهما لا يمكن أن يكفل بالنجاح دون التمكين للمجتمع المدني المحلي لممارسة الدور المنوط به.

في واقع الأمر، إن الولوج في مسار الديمقراطية المشاركة يشترط تبني سياسات متكاملة لمكافحة الفساد، إجراءات يتم التمكين فيها للعمل الجماعي أن يضطلع بأدوار معينة لمكافحة هذه الظاهرة كشرط ضروري لتفعيل هذا المسار. لكن، وبشكل عام، يلاحظ عدم فاعلية العمل الجماعي في مكافحة الفساد في العديد من البلدان النائية ومنها الجزائر. ترجع العديد من الأبحاث المهمة بهذا الموضوع عدم الفاعلية هذه إلى الطبيعة الزبونية لتلك لأنظمة والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالرريع، مما ينجم عنه ليس تحييد تنظيمات العمل الجماعي فحسب، بل واستمالتها وأحيانا اختراقها لتمارس أدوارا مرسومة لها سلفا، وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الاستمرارية، وهو ما أدى إلى سعي الناشطين للتربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم.⁽¹⁶⁾

ب/ تتميز العمل الجماعي في الجزائر بعدم التنظيم وغياب الاحترافية لدى الناشطين ضمنه، وهو الأمر الذي يجعل هذه العمل غير قادر للانخراط بشكل فعال في مواجهة الكثير من المشكلات التي تواجه الجزائر وعلى رأسها مشكلة الفساد. لقد أدى ضعف هذه المؤسسات من ناحية التنظيم والاحترافية أن أصبحت جدواها متواضعة عند المساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المختلفة للحكومات المتعاقبة في الجزائر.

ج/ من المفارقات المهمة التي يمكن تسجيلها عند فحص وتقييم دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بالجزائر، وقوع هذه المؤسسات أو لتكون منصفين بعض هذه المؤسسات تحت طائلة مشكلة الفساد نفسه. فبالرجوع لتقارير منظمة الشفافية العالمية مثلا. نجد أنها تشير إلى انحراف العديد من هذه المؤسسات عن أهدافها التي عادة ما تركز على أرضية أخلاقية صلبة. إذ يلاحظ أن هذه المؤسسات نفسها تتعاطى الفساد نحو تبني إستراتيجية متكاملة لإحلال الديمقراطية المشاركة من خلال مكافحة الفساد:

أ/ يمكن القول أن قيام مؤسسات الدولة وحدها لمكافحة الفساد يعد أمرا عسير المنال، إذ يمكن للعمل الجماعي أن يمد بيد المساعدة. لذلك ينبغي ألا ينظر لهذا النشاط الجماعي على أنه في وضعية تحدي لمؤسسات الدولة. إن إصلاح العلاقة بين هذين الكيانين يعد أمرا ضروريا. فهذه المؤسسات تمتلك مخزونا معتبرا من القيم، يمكن الاستعانة بها لتعبئة المواطنين بطرق لا تستطيع الحكومات القيام بها. ونؤكد هنا على الدور الذي يمكن للنخبة الحاكمة أن تقوم به تجاه مؤسسات المجتمع المدني. إذ يمكنها أن تهتم بتصميم إطار مناسب لتسهيل انخراط المجتمع المدني في مكافحة الفساد ليشمل هذا الإطار إجراءات قانونية وتنظيمية بل وحتى توفير تحفيزات مالية لتفعيل دور هذه المؤسسات في مكافحة الفساد.

ب/ إن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعي في الجزائر يمر أيضا عبر تطوير النخبة الحاكمة نظرتها للديمقراطية على أنها لا تعني فقط إجراء الانتخابات والمشاركة فيها بل تعني مشاركة فعلية ذات معنى للمجتمع المدني من خلال مساهمته لصياغة وإعداد البرامج والسياسات المختلفة لهذه النخبة. إن الطريق لذلك يمر عبر مراجعة هذه النخبة لدستورها وقوانينها وجعلها تنحوا أكثر نحو تبني مبدأ المشاركة كمكون محوري فيها. إن مؤسسة المجتمع المدني يعد أمرا بالغ الأهمية لأن هذه المؤسسة تجعل منه شريكا حقيقيا لهذه النخبة في مقاومة مشكلة الفساد. كما أن الأمر يبدو أكثر أهمية إذا نظرنا له من خلال الفلسفة التي تقوم عليها معظم المبادرات التنموية حاليا والتي تقوم على مفاهيم الحكم الراشد والمحاسبة والشفافية⁽¹⁷⁾ وعليه فإن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني تبدو أكثر من ضرورية لدعم ما يعرف حاليا بالحكم الصالح.

ج/ إن الحديث عن التنمية السياسية في الجزائر يظل بغير ذي معنى إذا لم تتوفر استراتيجيات متساندة لمكافحة الفساد، حيث أثبتت الدراسات وجود روابط وثيقة بين تعاطي الرشوة والمحسوبيات وتلقي العمولات عن الصفقات العامة وبين تباطؤ النمو وحرمان غالبية فئات المجتمع من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من مقومات التنمية المتساندة. وبالتركيز على هذه النقاط يمكن لناشطي المجتمع المدني والعمل الجمعي تصميم حملات دعائية وتعبوية واسعة النطاق تستهدف زيادة الوعي الجماهيري بضرورة المشاركة في محاصرة الفساد. وإذا رجعنا إلى المبادئ التي أقرها البنك العالمي كشرط ضمان تساند استراتيجيات مكافحة الفساد نجد أن اثنتين من أصل ستة مبادئ تعتمد على تمكين المجتمع المدني لتجسيدها:⁽¹⁸⁾

1/ إيجاد منافذ لتمير مزيد من الإصلاحات: تعتبر المصيدة الاجتماعية عقبة رئيسة في وجه اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الفساد في العديد من البلدان النامية ومنها الجزائر، ولذلك فإن الدور المنوط بناشطي الحركة الجموعية يعتبر حيويا لدى الشروع في معالجة البلدان المنهكة من الفساد، حيث تصطدم خطط الإصلاح بمجموعة تمتلك مصالح راسخة في استمرار ما يمكن تسميته بالفساد المقنن. وفي هذه الحالة، يتوجب على هؤلاء الناشطين تعبئة الجماهير وتعزيز الوعي العام بغية تحقيق تحول في إدراكات المسؤولين الفاسدين يقضي بأن التشبث بالوضع القائم ومقاومة الإصلاحات سيقوض سلطتهم مما يجبرهم على إقرار عدد من الإصلاحات في النظم الضريبية والبنكية وإضفاء بعض الشفافية على العملية السياسية. وبعد تحقيق هذا الهدف، يمكن للحركة الجموعية الاستفادة من جو الحريات النسبية للمرور إلى المرحلة الثانية والتي تنطوي على الضغط من أجل مزيد من الإصلاحات والرقابة بالاعتماد على وسائط الاتصال لإحداث ضغط في المجال العام.

2/ إرساء آليات الإنذار المبكر: تعتمد هذه الآلية على مراكز الدراسات والمرصد الحقوقية، وهي تنطوي على فحص المنظومة القانونية وإجراءات التقاضي وقوانين الموزانة السنوية لاكتشاف أية ثغرات قد يستهدفها الفساد.

تعد الجوانب السالفة الذكر محورية لجعل العمل الجمعي آلية فعالة بإمكانها أن تساهم في محاربة الفساد والتأسيس للديمقراطية المشاركة. ويمكن كذلك ذكر عناصر إضافية يمكنها أن تساهم في تفعيل هذا العمل ومنها:

- بناء قاعدة شاملة من المعلومات والمعارف المختلفة حول الفساد وتجلياته المختلفة.

تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر

- الانخراط في حوار جاد وتبني سياسات مناسبة يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني فيها وذلك حول القضايا التي تؤثر في المجتمع مثل مشكلة الفساد.
- ضمان المزيد من الشفافية والمحاسبة ليس على مستوى مؤسسات المجتمع المدني وحدها بل على مستوى القطاع العام والمبادرات الخاصة.
- المساهمة والمشاركة بشكل إيجابي لدعم بناء منظومة قانونية مناسبة تمكن العمل الجماعي من النشاط بشكل حر وبعيد عن ضغوط النخبة الحاكمة في الجزائر.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني لتأخذ على عاتقها مسؤولية إنتاج السلع والخدمات كأحد أهم مقتضيات التنمية المستدامة. ويعبر هذا الوضع عن اتجاه عام يميز نشاط مؤسسات المجتمع المدني في العديد من الديمقراطيات الغربية ضمن ما يعرف حاليا بالمجتمع المدني التشاركي، والذي تعرضنا له بالتوصيف والتحليل ضمن سياق هذه الورقة.

يمكن القول، ومما سبق، أنه في ظل هذه الآثار التدميرية الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الجزائر، وفي ظل فقدان الدولة لكثير من قدراتها والتزاماتها التنموية، وفي ظل إستفحال مشكلة الفساد، أضحت العمل الجماعي أمرا ضروريا بفعل قدراته الكامنة التي يمكن أن يسخرها قصد الاستجابة لهموم المواطنين. فمؤسسات المجتمع المدني التي تعد حاضنا لقيم المواطنة والعدالة والمشاركة يمكنها أن تساهم بفعالية في مسار التنمية السياسية وإحلال الديمقراطية المشاركة لا سيما في ظل انتقاد الدولة لاستراتيجية واضحة فيما يتعلق بهذا الموضوع. فإذا أخذنا في الحسبان أن فلسفة التنمية السياسية إلى هذه العملية على أنها نشاط تشاركي وديناميكي شامل وتراكمي من أجل إحراز تقدم في التلبية العادلة والمستدامة والمتضامنة للحاجيات الإنسانية، فإن دور العمل الجماعي في ترقية وتحسين هذه التنمية يصبح أمرا ضروريا.

الخاتمة:

لقد سعيت من خلال هذه الورقة أن أقدم تصورا لكيفية التأسيس للديمقراطية المشاركة كبديل للديمقراطية المنافسة التي أصابها الإنهاك في الجزائر. وتوصلت إلى أن الطريق لتحقيق هذا الهدف ليس بالأمر الهين، إذ يتعين إحداث ترميمات وإصلاحات جذرية تمس جوانب عديدة من المنظومتين القيمية والمؤسسية القائمة. أكدت من خلال الورقة أن تشجيع العمل الجماعي يعد أداة مناسبة لمباشرة تلك الإصلاحات بفعل مخزونه القيمي الذي يمكن الاستفادة منه لتجسيد هذا البديل الديمقراطي.

إن جعل العمل الجماعي ذا معنى يستلزم وكما جاء في الورقة، توجيه بؤر اهتمام هذا العمل لينخرط في مجالات شائكة لكنها مفصلية لتحقيق الديمقراطية المنافسة. فمن جهة يتعين إشراك العمل الجماعي نحو التنمية المحلية بمفهومها الواسع كمنطلق يفرضه منطق الديمقراطية المشاركة التي تركز على جعل المواطن فعلا في محيطه من خلال إسهامه في بلورة وصياغة معظم القرارات التي تتعلق بمصيره، أما من جهة ثانية فإن تجسيد الاتجاه التشاركي والتأسيس للديمقراطية المشاركة لا يمكن أن يثمر نتائج إيجابية في ظل مناخ سياسي واقتصادي يقسم بالفساد، الذي أصبح حاليا مؤسسة قائمة بحد ذاتها، بل ومؤسسة المؤسسات للمفسدين من نفوذ وتأثير وقوة لإجهاض العديد من التوجهات والاختيارات الإصلاحية حاليا. لقد أكدت من خلال هذه الورقة أن

التمكين للعمل الجماعي الفعال يمكن أن يؤثر إيجاباً في مواجهة ظاهرة الفساد وما ينجم عن ذلك من إمكانيات التأسيس للديمقراطية المشاركة.

الهوامش:

- (1) لمزيد من التفاصيل حول هذه المقاربات يمكن الرجوع إلى البحث المرجعي بعنوان:
Richard Higgot, Political Development Theory, London: Routledge, 1980.
- (2) Seymour Martin Lipset « A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy » in *International Social Science Journal* Vol. 136 (May 1993) pp. 155-175.
- (3) انظر ستيفن سيجل وميشيل فاينزشتاين ومورتون هالبرين: "لماذا تتفوق الديمقراطيات" ترجمة إنصاف سلطان، الثقافة العالمية، العدد 138: 2006، ص.ص. 33-34.
- (4) David j. Singer, Individual Values, National interests, and Political Development, in *Studies in Comparative International Development*, Vol. 06 No. 1970, PP. 197-210.
- (5) Approche Participative de la Société Civile dans le développement, syndic=67
- (6) Larbi Ichboudene, « Le Mouvement Associatif ou la Tentative de Structuration Sociale », in *Le Mouvement Associatif en Algérie* (Alger: CREA, 2000), PP. 44-49.
- (7) Samuel Huntington, Political development and Political Decay, World Politics, Vol. 17 Nr. 03, April, 1965, PP. 394-395.
- (8) ثناء فؤاد عبد الله، "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص.ص. 281-295.
- (9) لاري دايموند، "الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي"، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقى، 1995)، ص. 17.
- (10) ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص. 284.
- (11) عزي عادل، "القانون المنظم للعمل الجماعي في ميدان التنمية: رؤية مقارنة بين فرنسا والمغرب".
<http://www.tanmia.ta/article.php3?id-article>
- (12) القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، ويتعلق بالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي.
- (13) جين سعيد المقدسي، "المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي" (بيروت: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2004)، ص.ص. 91-94.
- (14) لمزيد من المعلومات حول الجوانب المتعلقة بـ "معضلة الفعل الجماعي" وتطبيقاته المتعددة، وذلك من منظور نموذج المباريات، أنظر:
Sandler Todd, "Collective action: Theory and applications" (US: University of Michigan Press, 1992).

- (15) Joakim Anger, "**Anti-corruption Strategies in Development Cooperation**", Working paper N° 3 published by Swedish International Development Cooperation Agency, p. 13.
- (16) Ibid., p. 79.
- (17) زهير عبد الكريم الكابد، "الحكمانية: قضايا وتطبيقات" (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص.ص. 50-52.
- (18) Joakim Anger, Anti-corruption, op cit., pp. 51-52.